



اليمن 3 سنوات فوضى



54% من اليمنيين يعيشون تحت خط الفقر

ارتفاع البطالة بين الشباب الى أكثر من 60%

بعد ثلاث سنوات من الفوضى وتلاشي الآمال بالتغيير نحو الأفضل تشير الإحصاءات إلى أن 54% من اليمنيين الذين يبلغ تعدادهم حوالي 25 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة إلى 40% بصورة عامة وفي أوساط الشباب إلى ما فوق 60%.

< كتب/ المحرر الاقتصادي

اليمن تتراجع

أربع مراتب في

تقرير ممارسة

أنشطة الأعمال

إلى المرتبة 133

بين 189



من حصاد فوضى الاخوان:

- 4 مليارات و«7509» ملايين خسائر تفجير أنابيب النفط منذ 2011م
- مليار ونصف خسائر الاعتداءات التخريبية على كابلات الاتصالات خلال عام
- 58% من سكان اليمن يعانون من أزمة انسانية بسبب فوضى الاخوان
- أكثر من 10 ملايين نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي
- مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد
- 13 مليون شخص يفتقدون إلى مصادر مياه و8 ملايين لا يحصلون على رعاية صحية
- تراجع اليمن في مؤشرات الفساد الى المرتبة «167» عام 2013م
- حصل اليمن على 18 درجة فقط من 100 في تقرير منظمة الشفافية
- فشل حكومة الوفاق في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد
- تعرضت البيئة الاستثمارية لصدمة شديدة جراء تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية
- تراجع اليمن أربع مراتب في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014م

انتشار الفساد

وسجل اليمن تراجعاً كبيراً في مؤشر مدركات الفساد لعام 2013م إلى المرتبة 167 بين 177 دولة.

وحصل اليمن على 18 درجة فقط من 100 في تقرير منظمة الشفافية الدولية مقابل 23

الأولى إلى الفقر، وافتقاد التنمية، والحكم الضعيف، والضغط البيئي، والكثافة السكانية، واستمرار عدم الاستقرار والصراعات السياسية. كما أن انهيار الخدمات الأساسية عقب الاضطرابات السياسية أغرق البلاد في أزمة إنسانية حادة.

لأجي معظمهم صوماليون. وقدّرت "خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2014م التي أصدرها مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية، حجم الاحتياجات الإنسانية بأكثر من 704 ملايين دولار. وتعود الأزمة الإنسانية في اليمن بالدرجة

إدارة الموارد المتاحة. ويفتقر حوالي 13 مليون شخص إلى مصادر محسنة للمياه خاصة في المناطق الريفية، في حين أن 8,6 مليون لا يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية، وهناك أيضاً أكثر من 500 ألف نازح وعائد وكذلك أكثر من 243 ألف

وخلال عام 2013م استمر التدهور الاقتصادي والأمني وتزايدت معاناة اليمنيين جزءاً ازدياد الهجمات التي استهدفت أنابيب نقل النفط والغاز وخطوط نقل الكهرباء وكابلات الألياف الضوئية "الإنترنت" والهاتف الثابت.

ويقول وزير النفط أحمد عبدالله دارس إنه "بحسب الدراسات الأولية منذ مارس 2011م إلى مارس 2013م بلغت الخسائر حوالي أربعة مليارات و750 مليون دولار نتيجة التفجيرات لأنابيب النفط وأعمال التخريب في بعض المنشآت".

كما أعلنت وزارة الاتصالات أن إجمالي الخسائر التي تكبدتها "المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية" جزءاً اعتداءات التخريبية على الكابلات النحاسية خلال النصف الأول فقط من العام 2013م يزيد على 1,5 مليار ريال على الأقل.

ضعف القدرة الاستيعابية

ورغم إنشاء "الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم تنفيذ سياسات الإصلاحات" إلا أن قدرة اليمن الاستيعابية للقروض والمنح الخارجية لا تزال ضعيفة وبطيئة جداً، إذ من إجمالي 7,8 مليار دولار تعهدات المانحين، تم تخصيص 6,7 مليار دولار منها وبنسبة 85,1%.

أما المبالغ المعتمدة فبلغت 3,9 مليار دولار وبنسبة 49,6%. فيما بلغ المصروف 2,07 مليار دولار وبنسبة 26,2%.

أزمة إنسانية

وتضرّر ما يقدر بنحو 58% من سكان اليمن 14,7 مليون شخص" بسبب الأزمة الإنسانية الحاصلة في البلاد، جراء فوضى الاخوان وسوف يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة في العام 2014م.. وكان هذا العدد حوالي 13,1 مليون شخص في عام 2013م.

وتبقى الاحتياجات الأشد معاناة محصورة في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لدى الأطفال وعدم توفر مياه الشرب الآمنة ومرافق الصرف الصحي الملائمة، وعدم الحصول على الرعاية الصحية وانتهاكات الحقوق وغيرها من أشكال إساءة المعاملة أو الاستغلال والنزوح، وكذلك عدم توفر الخدمات وسبل العيش في مناطق العودة.

فما يقرب من نصف مكان اليمن، أي أكثر من 10 ملايين نسمة، يعانون من انعدام الأمن الغذائي بما في ذلك 4,5 مليون يعانون من شدة انعدام الأمن الغذائي، في حين أن أكثر من مليون طفل وطفلة دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد.

وتفاقمت الأزمة الإنسانية في اليمن بسبب انعدام الخدمات الأساسية وسلطة الدولة المحدودة في بعض أجزاء من البلاد وسوء

وأشار المصدر إلى أن الركاب اضطروا للنزول من الطائرة وتم إيواؤهم في فندق قرب المطار، مشيراً إلى أن «قوات الأمن اضطرت للتدخل لأن البعض كان غاضباً» لعدم التمكن من المغادرة.

ديغول، حيث بقيت فيه بسبب خلاف مالي يتعلق بعدم تسديد غرامة. ونقلت الصحيفة عن مصدر في طيران اليمنية قوله: «أن وزير المالية صخر الوجيه تسبب في تأخير سداد غرامة مالية عن اليمنية للسلطات الفرنسية».

احتجزت السلطات الفرنسية، صباح الجمعة، طائرة يمنية من نوع «إيرباص 330» كانت قادمة من صنعاء، وموجهة إلى القاهرة. وقالت صحيفة «اليمن اليوم» إن السلطات منعت الطائرة اليمنية من الإقلاع من المدرج من مطار شال

درجة في عام 2013م. ويؤكد "مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي" فشل حكومة الوفاق الوطني في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد الذي وعدت به وجعلته ضمن أولوياتها في برنامجها المقدم للشعب.

موضحاً أن الحكومة لم تَف بوعودها في "إعداد موازنة وإدارة مالية للدولة مع ضمان الشفافية والمساءلة الكاملتين"، مشيراً إلى أنها خيّبت آمال المواطنين في بناء الدولة المدنية الحديثة المرتكز على تعزيز الحكم الرشيد وضمان سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة والشفافية في القطاع العام، والتصدي للفساد، وإرساء قيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

كما أن الحكومة لم تقدم أشياء ملموسة من شأنها تشجيع الاستثمار الإجمالي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وضمان بيئة استثمار مواتية تحفز القطاع الخاص للاستثمار، كما عجزت عن وضع آليات واضحة لمشاركة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية والتنموية لتحقيق مفهوم الشراكة الكاملة وتطوير آلياته على أساس الشفافية والجدية والمشاركة وبما يمكن القطاع الخاص من تعزيز دوره في التنمية والاستثمار في كافة المجالات.

مشيراً إلى "تعثّر جهود مكافحة الفساد من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وغياب الجهود الحكومية للتعريف بمفاهيم ومعايير الحكم الرشيد لدى العاملين في وحدات الخدمة العامة بمختلف مستوياتهم الوظيفية لضمان تقديم خدمات جيدة للمواطنين".

وشهدت البيئة الاستثمارية وبيئة أداء الأعمال في اليمن منذ الأحداث عام 2011م صدمة شديدة غير مسبوقه أفرزتها حالة التدهور في الأوضاع السياسية والأمنية والتي انتقلت آثارها السلبية إلى مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وفقدت البيئة الاستثمارية جاذبيتها حيث توقفت معظم الأنشطة الاستثمارية وانخفضت نسبة المشاريع المسجلة لدى "الهيئة العامة للاستثمار" بحوالي 41%.

وتراجع اليمن أربع مراتب في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 "Doing Business" الصادر بواشنطن عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي.

وجاء اليمن في المرتبة 133 بين 189 بلداً في 2014م مقابل المرتبة 129 عام 2013م وحصل اليمن على درجة 56,3 في مقياس "الاقتراب من الحد الأعلى للأداء" في 2014م مقابل 56,06 عام 2013م وبتحسن مقداره 0,27 درجة.